الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
المدير العام

١٧٧٢/ ١٥م

٨ آذار ٢٠٠٨

مديرية المحاسبة العامة

بعد الاطلاع على خطة العمل المقترحة من قبلكم، نبدي ما يلي:

١- إن الخطة مستوحاة بشقها الأول من المرسوم رقم ١٠٣٨٨ تاريخ ١٩٩٧/٦/٩ المتعلق بالتصميم العام لحسابات الدولة والمؤسسات العامة والبلديات، لاسيما المادة /٣٧/ منه، وبالتالي، فإنها تقع من ضمن واجبات المديرية الطبيعية.

٢- تبدأ الخطة بعرض موجبات المحتسبين المركزيين والمحليين، الأمر الذي يعني وبأن لا قيمة عملية للخطة ما لم يقم المحتسبون المركزيون مؤهلين بموجباتهم المحددة في المادة/ ٣٧/ المشار إليها أعلاه وما لم يكونوا مؤهلين ومزودين بالعنصر البشري اللازم لإنجاز هذه المهام أسبوعيا وشهرياً وسنوياً.

٣- لا يجوز إنشاء فريق خاص مرتبط بمدير المحاسبة العامة بل يقتضي تفعيل دائرة المحاسبة المالية وتزويدها بالعناصر اللازمة، وعليه، يطلب إليكم تحديد الحاجات بشكل دقيق، واقتراح التعديلات الضرورية للملاك إذا اقتضى الامر.

٤- لا يمكن إعداد قطع حساب موازنة السنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٧-٢٠٠٨ قبل مصادقة المجلس النيابي عليها.

٥- هل أنجزت حسابات المهمة لعامي ١٩٩٩و٢٠٠٠ (غير الموقعة) وفقاً للأصول؟ وهل أن حسابات ١٩٩٧و١٩٩٨ قد أنجزت وفق الأصول، ودققت وفق الأصول؟ وما هي نتائج هذا التدقيق؟ للإفادة عن هذا الامر.

٦- الاقتراح بإنجاز الحسابات العائدة للأعوام من ٢٠٠١ لغاية ٢٠٠٧ خلال شهري آب وأيلول ٢٠٠٨ يبدو غير معقول علماً بأن نصف شهر آب كان قد انقضى قبل تقديم الخطة.

أما في ما خص الشق الثاني من الخطة المتعلق بالرقابة المالية:

١- إن اقتراح إيداع مديرية المحاسبة العامة خلال شهري آب وأيلول حسابات المؤسسات العامة غير المصدقة غير واقعي.

٢- إن اقتراح إخضاع المؤسسات العامة للمياه لرقابة وزارة المالية، وإخضاع الموازنات والحسابات الختامية لتصديق وزارة المالية اقتراح جيد وينبغي الإعداد له.

٣- مجدداً لا يمكن ربط فريق العمل بمدير المحاسبة العامة والصحيح تفعيل دائرة الرقابة المالية لجهة تزويدها بالعناصر اللازمة والمؤهلة لتدقيق الحسابات الختامية، كما تم الاتفاق خلال اجتماعنا الأخير.

٤- إن اقتراح تدريب المسؤولين عن الحسابات في المؤسسات العامة جيد ويقتضي أن يشمل جميع العاملين في الدوائر المالية في المؤسسة.

لإعداد اللازم بأسرع ما يمكن.

مدير المالية العام

الان بيفاني

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
طبق الأصل

ـ ١ ـ المحفوظات

جمهورية لبنان
وزارة المالية

رية المالية العامة
رية المحاسبة العامة

ر الصادر : /ص١٦
وت في: ١٦ آب ٢٠٠٨

سعادة مدير المالية العام

الموضوع: خطة عمل مديرية المحاسبة العامة لمدة سنة.

المرجـــع: القوانين والأنظمة النافذة.

بالإشارة الى الموضوع والمرجع أعلاه،

وعطفاً على الإجتماع الذي عقد مع معالي الوزير والإجتماع مع سعادتكم، أتقدم بالخطة المبينة أدناه وتهدف إلى:

- تفعيل عمل مديرية المحاسبة العامة،
- إنجاز حسابات الدولة والمؤسسات العامة،

القسم الأول

المحاسبة العامة

أولاً: الحسابات موضوع التدقيق،

الطلب من المحتسبين العموميين، المركزيين والمحليين، الإلتزام التام بأحكام المادة ٣٧ من المرسوم رقم ١٠٣٨٨ تاريخ ١٩٩٧/٦/٩ (التصميم العام لحسابات الدولة والمؤسسات العامة والبلديات)، لجهة إيداع مديرية المحاسبة العامة البيانات المالية التالية:

١- <u>أسبوعياً:</u>

- بيان الموارد المالية المتاحة (نقداً وشيكات)،
- بيان الشيكات المستلمة والمودعة في المصرف،
- كشف حساب مصرف لبنان.

٢- <u>شهرياً:</u>

- ميزان حسابات المحتسبية الموقوفة في آخر يوم من الشهر،
- ميزان الحسابات الموّحد لحسابات المحتسبين المركزيين والمحتسبين المحليين التابعين لهم ،
- المستندات الثبوتية المتعلقة بعمليات الشهر موضوع الحسابات المبينة أعلاه،
- كشف الصندوق،
- كشف مصرف لبنان.

٣- سنوياً:
- ميزان حسابات المحتسبية الموقوفة في آخر يوم من السنة،
- الميزان السنوي الموّحد،
- المستندات الثبوتية،
- كشف الصندوق،
- كشف مصرف لبنان.
- إقفال حسابات الفئتين ٦ و ٧ (حسابات الواردات والنفقات) في نهاية آخر يوم من الفترة المتممة من السنة المالية.

٤- تتولى مديرية المحاسبة العامة:
- إعداد الوضعية الأسبوعية للخزينة، للصندوق، للمصرف، وذلك إنطلاقاً من المعلومات التي يوفرها المحتسبون أسبوعياً.
- المطابقة الأسبوعية لقيود حساب المصرف مع مصرف لبنان،
- مطابقة حسابات الواردات والنفقات مع القيود والدفاتر المحاسبية،
- ترصيد حسابات الواردات والنفقات ونقل الرصيد إلى حساب نتيجة الدورة،
- مطابقة المعلومات وإعداد الميزان النهائي لحسابات الموازنة العامة،
- إجراء قيود التسوية لعمليات آخر السنة،
- تحديد النتائج،
- إعداد ميزان الخروج للحسابات (أرصدة نهاية السنة)،
- تحديد ميزان الدخول للمحتسبين المركزيين (أرصدة بداية السنة).

ثانياً: فريق العمل،

يقوم بإنجاز المهام المبينة أعلاه فريق عمل من موظفين في ملاك دائرة المحاسبة المالية يتألف من:
- رئيس محاسبة مجاز في إدارة الأعمال – إختصاص محاسبة ، يرتبط مباشرة بمدير المحاسبة العامة (غير متوفر حالياً)،
- خمسة محاسبين مجازين في إدارة الأعمال – إختصاص محاسبة (غير متوفرين حالياً)،
- تعرض الأعمال المنجزة على رئيس دائرة المحاسبة المالية لإبداء الرأي فيها ورفعها إلى مدير المحاسبة العامة وفقاً للأصول.

ثالثاً: وسائل العمل:

تزويد فريق العمل بالوسائل التالية:
- أجهزة حاسوب مع توابعه،
- ربط الفريق الكترونياً مع مديرية الخزينة والدين العام والمركز الآلي في وزارة المالية ،
- ربط الفريق ومديرية المحاسبة العامة بأنظمة المحاسبة وتنفيذ الموازنة، والصناديق وكل أعمال المحاسبة سواء الموجودة في المركز الآلي أو مديرية الخزينة والدين العام.

رابعاً: بدء العمل:

- يبدأ تأليف الفريق وتأمين وسائل العمل خلال شهري آب وأيلول ٢٠٠٨،
- تبلغ المديريات ذات الصلة بهذه الخطة خلال شهر أيلول،
- يبدأ التنفيذ إبتداء من شهر تشرين الأول،

تكون الغاية من بداية العمل في السنة الحالية، تدقيق وإنجاز حسابات العام ٢٠٠٩ بالشكل الصحيح والقانوني.

خامساً: المهام المتراكمة،

١- قطع حساب موازنة الدولة للسنوات ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.
٢- حسابات المهمة للسنتين ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ المنجزة وغير المدققة.
٣- حسابات المهمة للسنوات ٢٠٠١ ولغاية ٢٠٠٧.

- يقتضي الطلب من مديرية الخزينة والدين العام والمحتسبين المركزيين والمحليين إيداع مديرية المحاسبة العامة كافة البيانات المالية المتعلقة بإنجاز قطع حساب سنتي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ وذلك خلال شهري آب وأيلول من عام ٢٠٠٨ بالنسبة لسنتي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، خلال شهر آذار ٢٠٠٩ بالنسبة لعام ٢٠٠٨،
- يقتضي الطلب من محتسب المالية المركزي إيداع مديرية الحاسبة العامة حسابات المهمة للسنوات ٢٠٠١ ولغاية ٢٠٠٧ خلال شهري آب وأيلول ولسنة ٢٠٠٨ خلال شهر آذار ٢٠٠٩.

سادساً: فريق العمل للمهام المتراكمة،

- ملء المراكز الشاغرة في ملاك دائرة المحاسبة المالية وعددها خمسة عشر محاسباً من أصحاب الإختصاص بالمحاسبة،
- التعاقد مع مقدمي خدمات تقنية لا يقل عددهم عن عشرة أشخاص- إختصاص محاسبة وكمبيوتر ،
- تزويد الفريق بأجهزة حاسوب وتوابعه.

سابعاً: الحوافز،

- تشجيع العاملين في الفريق على العمل وتحفيزهم من خلال:
  - ساعات عمل إضافية،
  - مكافآت مقطوعة لا تقل عن راتب أو أجر أربعة أشهر،
  - نقل من يريد منهم بعد ثلاث سنوات من العمل بالفريق،
  - تأمين المكاتب وتجهيزها بصورة لائقة.

القسم الثاني

الرقابة المالية

أولاً: الهدف،

إعداد وتصديق الحسابات المالية الختامية في المؤسسات العامة.

ثانياً: المؤسسات العامة المستهدفة،

١- المؤسسات العامة الخاضعة لرقابة وزارة المالية كلياً.

٢- المؤسسات العامة الخاضعة لرقابة وزارة المالية جزئياً (التصديق على الموازنات والحسابات فقط).

٣- المؤسسات العامة غير الخاضعة لرقابة وزارة المالية.

ثالثاً: الإجراءات،

١- الطلب، بواسطة معالي الوزير من كافة المؤسسات العامة الخاضعة لرقابة وزارة المالية، إيداع مديرية المحاسبة العامة خلال شهري آب وأيلول من عام ٢٠٠٨حساباتها كافة وعن السنوات التي لم تقترن حساباتها بالتصديق لغاية تاريخه.

٢- إعداد نص قانوني (في موازنة عام ٢٠٠٩) بإخضاع مؤسسات المياه إلى رقابة وزارة المالية وإخضاع موازنات المؤسسات العامة كافة وحساباتها الختامية لتصديق وزارة المالية.

رابعاً: فريق العمل،

١- ملء المراكز الشاغرة في ملاك دائرة الرقابة المالية على المؤسسات العامة لا سيما مراكز المراقبين الماليين.

٢- تأليف فريق عمل من:

أ- ثلاثة مراقبين ماليين من حملة الإجازة في إدارة الأعمال (إختصاص محاسبة) يرتبطون مباشرة بمدير المحاسبة العامة.

ب- تزويد دائرة الرقابة المالية بمقدمي خدمات تقنية (محاسبين) لا يقل عددهم عن تسعة (إختصاص محاسبة وكمبيوتر) ،

ج- تأليف ثلاث فرق يتألف كل منها من: مراقب مالي وثلاثة محاسبين،

د- تزويد الفريق بأجهزة الحاسوب وتوابعه.

٣- حصر مهمة الفريق بالتدقيق في الحسابات الختامية فقط.

٤- تعرض الأعمال المنجزة على رئيس دائرة الرقابة المالية لإبداء الرأي فيها ورفعها إلى مدير المحاسبة العامة وفقاً للأصول.

خامساً: تدريب المسؤولين الماليين في المؤسسات العامة،

- يجري العمل مع كل مؤسسة عامة على حدة،
- يخصص لكل مؤسسة يومان في مديرية المحاسبة العامة،
- يجري تدريب المسؤولين عن الحسابات في المؤسسة على إعداد الحسابات المالية النهائية،
- يجري تصحيح الحسابات بالتعاون بين فريق العمل والمسؤولين عنها المنتدبين من المؤسسة العامة،
- تعاد الحسابات للمصادقة عليها من المؤسسة بصورة نهائية وإعادتها إلى مديرية المحاسبة خلال أسبوعين بعد تصحيحها وإعادتها إلى المؤسسة

سادساً: مدة العمل،

يمكن إنجاز هذا العمل بمدة ستة أشهر إبتداء من تكوين فريق العمل.

سابعاً: حوافز العمل،

يعطى فريق العمل ذات الحوافز المبينة أعلاه ،

إن وضع هذه الخطة موضوع التنفيذ يقتضي عقد إجتماعات مكثفة مع سعادتكم ومعالي الوزير لا سيما لجهة:

- الموافقة على الخطة من الناحية المبدئية،
- تكوين فريق العمل،
- إعداد المرسلات الإدارية ذات الصلة،
- إعداد النصوص القانونية ذات الصلة.

يرجى التفضل بالإطلاع وإتخاذ ما ترونه مناسباً.

مدير المحاسبة العامة
بالتكليف
أمين صالح